



تعيم وزاري رقم (٢٠) لسنة ١٤٤٦هـ
بشأن سرعة إنجاز الأحكام المتعلقة بقضايا القتل ومتابعه إدخالها في النظام القضائي

المحترمون

الإخوة / رؤساء المحاكم الاستئنافية ومدراء عمومها
الإخوة / رؤساء المحاكم الابتدائية
الإخوة / مأكز معلمات القضاء

تحية طيبة.. ويعد :

لواحظ من خلال تقارير استطلاع الرأي العام استياء المواطنين من أصحاب القضايا المنظورة أمام المحاكم وخصوصاً قضايا القتل من تأخر البت فيها ومرور سنوات طويلة وتکبدhem خسائر باهضة جراء الروتين في النيابات والمحاكم . الأمر الذي يولد سخطاً وتذمراً في أوساط المجتمع ويضعف دور القضاء في تحقيق العدالة الناجزة ، وقد يصل الأمر لدى البعض إلى اللجوء للثأر بسبب تأخر إنجاز تلك القضايا . ولن يتّأّى معالجة ذلك إلا من خلال إيلاء القضايا وعلى وجه الخصوص قضايا القتل الأهمية القصوى والسرعة في إنجاز الإجراءات المتعلقة بها ، وتحديداً من خلال ما يلي :

- نظر قضايا القتل بصفة الاستعجال كون حماية النفس هي من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية.
 - الإسراع في تحصيل الأحكام وطباعتها وتوقعها وختمتها وقيدها وفقاً للمواعيد والإجراءات القانونية المتبعة.
 - ارسال الأحكام الى النيابة العامة فور صدورها.
 - إدراج كل ما يلزم من بيانات واجراءات متعلقة بقضايا القتل في النظام القضائي الالكتروني أولاً بأول.
 - أثبات الطعون وإنجاز إجراءاتها وتسديدها في السجلات وإرسالها بصورة عاجلة.

عليه : فإننا نهيب بالجميع الالتزام بما ورد وعدم التهاون في إنجاز هذا النوع من القضايا واعطائها الأولوية والاهتمام الكامل.

والله الموفق،،،

صدر بديوان عام الوزارة

التاريخ: ١٤٤٦ / شعبان / ١١

الموافق : ١٠ / فبراير / ٢٠٢٥

القاضي / مجاهد أحمد عبد الله

وزير العدل وحقوق الإنسان



صورة مع التحية :

للفضيلة الأخ / رئيس مجلس القضاء الأعلى
للأخ / رئيس مجلس الوزراء
للأخ / مدير مكتب رئاسة الجمهورية